



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات | 6 شباط/ فبراير، 2025

سورية وتركيا ومسألة البوابة المتبادلة

عماد قدورة

عماد قدورة

مدير قسم التحرير في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط، وعلى الماجستير في الدراسات الاستراتيجية والدفاعية. تتركز اهتماماته البحثية حول الجيوبولتكس، والعلاقات الدولية، والدراسات التركية. نُشرت له كتب ودراسات عديدة، آخرها كتاب: **السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)؛ وكتاب:

The Rise of the GCC and Turkey: Convergent and Divergent Regional Agendas (New Castle: Cambridge Scholars Publishing, 2021).

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1. أولاً: من الرؤية التقليدية إلى الواقع الجديد
2. ثانياً: مفهوم البوابة الجيوسياسية لسورية وتركيا
2. ثالثاً: منافذ البوابة ومناطقها
3. 1. سورية في الشرق والغرب
4. 2. العمق العربي
6. 3. جسر الطاقة
7. رابعاً: مثلث الجزيرة الفراتية: مشروع التنمية والأمن
9. خاتمة: تحديات ومحاذير

تتغير بعض المفاهيم الجيوسياسية في المنطقة مع حجم التغيير في سورية، وتتوسع آفاق التفكير إلى أبعد من الأنماط التقليدية التي اعتدنا التمدور حولها منذ أكثر من قرن؛ سواء في العلاقة التركية مع سورية، أو في مكانة سورية الإقليمية؛ فلا يصلح إحياء الماضي ولا استدعاء دور سورية الهامشي؛ فنحن أمام واقع جديد تمامًا. فللمرة الأولى، يمكن تصوّر علاقات سورية من منطلقاتها هي، ومن مكانتها ومقوماتها الحقيقية. في هذه المقالة، يمكننا التفكير في مفهوم جديد لـ "بوابة جيوسياسية"، بوصفها منطقة حيوية مشتركة تتكون من سورية وتركيا معًا، وتُشكّل مركزًا إقليميًا فاعلاً ومؤثرًا، ومنفذًا إلى مناطق أوسع.

تعدّ سورية بوابةً جغرافيةً واعدةً لتركيا نحو المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي، وهذا تفكير يصبّ في مصلحة الطرفين، وجاء الواقع السوري اليوم ليعززه، حيث فُتحت فرصٌ لتركيا تزيد ثقلها الاستراتيجي، ودورها الإقليمي، وعلاقاتها التجارية. لكنّ الجديد هو أن تكون تركيا نفسها بوابةً لسورية القوية ومصالحها في الخارج؛ فالحدود الطويلة المشتركة هي منفذٌ واسعٌ لسورية أيضًا نحو الجغرافيا الأوسع التي تتاخم تركيا؛ أي إلى أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى وروسيا.

لا يتعين أن يقتصر مفهوم "البوابة" على منافذ حرة وطرق سريعة للتجارة والوصول إلى الأسواق فقط، بل يتضمن أفقًا أوسع؛ سياسيًا وأمنيًا وتنمويًا واجتماعيًا؛ إذ يشمل منطقة مشتركة، ويستهدف تحقيق الازدهار الاقتصادي، وحل المشاكل الأمنية والإثنية والتنمية المزمّنة، وإعادة تشكيل العلاقات الإقليمية، استنادًا إلى هذا الزخم الاستراتيجي الناشئ.

أولاً: من الرؤية التقليدية إلى الواقع الجديد

يبدأ تغيير الأنماط التقليدية عندما تتوافر الرغبة والاقتناع بألا تُحاصر مظالم الماضي التفكير في إنتاج مفاهيم اليوم ولا في تطهيرها. وأول ما يمكن تغييره هو عدم الاستغراق في هذا الماضي، خصوصًا إذا كان إشكاليًا.

فلم تقتصر التصورات النمطية السلبية بين تركيا وسورية على فترة انهيار الدولة العثمانية وبروز الحركات القومية، بل تجددت الاتهامات طوال القرن العشرين نتيجة للعزلة والتحالفات الدولية المتضادة ومشاكل حدودية. ومنذ بداية الثمانينيات أضيفت مشاكل جوهرية مثل اتهام تركيا لسورية بدعم نشاط حزب العمال الكردستاني، والجماعات اليسارية التركية. بينما اتهم نظام حزب البعث تركيا بدعم جماعة الإخوان المسلمين بعد مجزرة حماة عام 1982، وبتوجيه تحالفها العسكري مع إسرائيل عام 1996 ضد سورية. وفاقمت مشكلة اقتسام مياه نهر الفرات وتقليص تركيا نسبة تدفقه إلى سورية الشكوك المتبادلة والشعور بالتهديد. وحتى مع التغيير الجوهرية في تركيا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002، تحولت سورية من إحدى الدول الواعدة للشراكة الاستراتيجية بوصفها "البوابة" إلى العالم العربي وشريانيًا حيويًا محتملاً للتجارة نحو الخليج، إلى مصدر للتهديدات منذ اندلاع الثورة السورية في عام 2011. وتزايدت مخاوفها من تدخلات القوى الخارجية المنافسة؛ إذ خشيت أن يؤدي الوجود الروسي في سورية إلى عزلها عن المنطقة، وأن يجرمها نفوذ إيران من مصالحها.

خلق نجاح الثورة السورية في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 أملاً برؤية مختلفة لسورية الجديدة؛ فللمرة الأولى، يمكننا التفكير في مقوماتها الكامنة واستغلالها وطنياً؛ فثمة 1. رغبة جارفة لدى السوريين في بناء بلدهم بعد استعادته من النظام الفاسد الذي حكمهم، ومن النفوذ الطاغية لقوى إقليمية ودولية؛ 2. وولدت تلك الرغبة اقتناعاً باستغلال ما تمتاز به البلاد مثل موقعها الجغرافي الفريد عند مفترق الطرق، الذي يجعلها مركزاً محورياً ولوجستياً، وبوابة الشرق الأوسط إلى البحر الأبيض المتوسط، وحلقة وصل بين الشرق والغرب؛ 3. تتوافر الموارد الطبيعية التي تدعم إمكانات سورية الاقتصادية المستقبلية، مثل الأراضي

الزراعية الخصبة، ومصادر النفط والغاز الطبيعي الواعدة، فضلاً عن توافر الأيدي العاملة المعروفة بنشاطها الاقتصادي؛ 4. يُشكّل الإرث التاريخي لسورية، بوصفها حاضنة الحضارات والإمبراطوريات، زخماً محفزاً على استعادة مكانتها في المنطقة؛ 5. يعزز توافر المناخ الحالي الذي يسوده التحرر والاستقلال فرص بناء ديمقراطية تستند إلى الحرية والمساواة والكفاءة، مع وجود رغبة لدى دول ومؤسّسات عديدة في انتهاز الفرص الاستثمارية الواعدة في سورية وبناء الشراكات الاستراتيجية معها.

بهذه، المقومات يمكن التفكير في سورية بصفها مؤهلةً لدور رئيس لتصبح قوة إقليمية، وبناء علاقة مميزة مع تركيا، وبشراكة كاملة ومتساوية في تشكيل بوابة جيوسياسية لها آثارها في البلدين والمنطقة.

ثانياً: مفهوم البوابة الجيوسياسية لسورية وتركيا

نعني بالبوابة الجيوسياسية بين دولتين تتشاركان حدوداً طويلة، إنتاج الفاعلية الداخلية والتأثير الخارجي معاً، وذلك من خلال: 1. حرية انتقال الأفراد والتجارة والموارد؛ 2. إنشاء طرق سريعة تسمح بسهولة الوصول والاستخدام في الدولتين دون عوائق؛ 3. ربط طرق الدولتين بشبكة أوسع من الطرق الدولية والممرات البحرية والبنية التحتية المرافقة؛ 4. عقد اتفاقيات شراكة لتسهيل وصولهما إلى المناطق والدول المجاورة؛ 5. المساهمة في تطوير البنى التحتية التنموية في الدولتين والمتعلقة بالإنتاج (الزراعي والصناعي)، واستكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها، وتطوير بنية النقل من موانئ ومطارات ومحطات سكك حديدية؛ 6. توظيف الخبرات المتبادلة في إيجاد الأسواق، وفي جذب الاستثمارات الدولية؛ 7. تهيئة البيئة المحلية أمنياً وسياسياً وقانونياً للتنمية المستدامة؛ 8. حلّ المشاكل الإثنية والأمنية والسياسية على طرفي الحدود جذرياً؛ لخلق بيئة اجتماعية حاضنة لمشروعات التنمية المشتركة؛ 9. يؤدي كل ما سبق إلى إنشاء كتلة حيوية متماسكة وثقل للدولتين في الأقاليم المجاورة لكلٍ منهما؛ ما يعزز مكانتهما الإقليمية والدولية، ويفتح لهما أدواراً في منطقتيها التقليدية ومناطق جديدة.

إن سياسة الوصول إلى الخارج، عبر بوابة واسعة من الحدود المشتركة والطرق، لا تعكس النمو الاقتصادي ولا تقتصر على التنمية والتجارة فحسب، بل إنها تُلزم سلوك الدول التي تسعى لحل مشاكلها المحلية والوصول إلى مصالحها في الخارج؛ فالطرق والسكك الحديدية والموانئ والممرات البحرية توفرّ الوسائل للإنتاج وحركة الأفكار والسياسة.

وتنطبق سياسة الوصول هذه ومفهوم البوابة المتبادلة، على تركيا وسورية الجديدة؛ فما يجمعهما الآن من روابط ومصالح يتجاوز الأهداف التنموية الضرورية وحرية المرور، إلى أهداف جيوسياسية؛ ففي العالم الواقعي الذي نعيشه، وتحديدًا في الشرق الأوسط، تبقى التنمية وأدواتها ضرورية، لكنها معرضة للخطر والتهديد، حتى بعد تحقّقها، إن لم يرافقها بناء قوة وازنة وعلاقات متشابكة وشراكات وثيقة، تتيح حمايتها وتعزز مكانة الدولة.

ثالثاً: منافذ البوابة ومناطقها

ينصرف مفهوم البوابة تطبيقياً، في جزء منه، إلى بناء شبكات الطرق وتطوير البنية التحتية المتقدمة المرتبطة بها، التي توفرّ حرية انتقال الأفراد والتجارة والموارد بين البلدين، وربطها بشبكة أوسع لتسهيل وصولهما إلى المناطق المجاورة. بهذا، يمكن تصوّر وصول سورية الجديدة إلى الشرق والغرب معاً عبر البوابة التركية. ويمكن لتركيا، التي لديها علاقات بالشرق والغرب، الوصول إلى الجنوب العربي عبر البوابة السورية.

1. سورية في الشرق والغرب

يتعدى مفهوم انفتاح سورية على الأراضي التركية إلى ما وراءها من مناطق. فالموقع الجغرافي التركي فريد واستراتيجي؛ فهو يتوسط القارتين الأوروبية والآسيوية ويربط بينهما. ومن ثم، تقع مناطق ودول في جواره وما وراءه، من مصلحة سورية الوصول إليها في مرحلة بناء الدولة والصعود؛ أي إلى أوروبا، وروسيا، والقوقاز وآسيا الوسطى.

تهتم أوروبا بالتحولات في المشرق العربي نظراً إلى القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية المتبادلة. ومع زوال نظام حزب البعث في سورية، المتحالف مع السوفييات ثم روسيا وإيران، انفتحت فرص أمام أوروبا لموازنة النفوذ الروسي ومحاولة جذب سورية الجديدة نحو الغرب. ولعلّ هذا يسهّل على سورية تنويع علاقاتها للخروج من العزلة الدولية. ويساهم دور اللاجئين السوريين في الدول الأوروبية في تعزيز بناء العلاقات معها، حيث تحوّل كثير منهم إلى الاندماج في مجتمعاتها وأصبحوا جزءاً مهماً من سوق العمل فيها.

وبوصف تركيا جسراً رابطاً بين سورية وأوروبا، فإن تطوير الطريق البري الدولي وخط سكة الحديد بين مدينتي حلب وغازي عنتاب سيشجع سورية بسهولة نقل إنتاجها ومواردها إلى أوروبا وآسيا، من خلال الاتصال بمشروع "الممر الأوسط"، الذي يبدأ من الصين وجنوب شرق آسيا، ويمر عبر كازاخستان وبحر قزوين وأذربيجان وجورجيا ثم الأراضي التركية نحو الدول الأوروبية. ويمكن أن تساهم تركيا أيضاً في تطوير الموانئ السورية في طرطوس لتصبح مع مينائها في مرسين بوابات حيوية لنقل البضائع والموارد السورية والعربية إلى الأسواق الأوروبية. كما يمكن أن تكون تركيا وسيطاً رئيساً لجذب الاستثمارات الأوروبية إلى مشاريع إعادة الإعمار السورية في البنية التحتية والطاقة؛ نظراً إلى علاقاتها الواسعة وخبرتها مع دول الاتحاد الأوروبي، ويوضح ذلك حجم التبادل التجاري الكبير بينهما البالغ نحو 210 مليارات دولار².

ومن خلال البوابة التركية، تحتاج سورية إلى مدّ جسور التواصل مع روسيا أيضاً، التي تعدّ قوة دولية واقتصادية، فروسيا ليست قوة عسكرية وسياسية فحسب، بل هي أيضاً خزان للموارد الطبيعية، وقوة صناعية وتجارية هائلة، وسوق واسعة، ومزوّد للتكنولوجيا والسلاح والذخيرة، وبوابة لدول الاتحاد الأوراسي. كما قد تساهم العلاقات الاستراتيجية بين دمشق وأنقرة في تحسين شروط تفاوض سورية مع روسيا، وبخاصة إزاء وجود القاعدة الروسية في الساحل السوري.

وتستطيع سورية تطوير علاقاتها مع أوكرانيا بالاستفادة من جوار تركيا لها، ومن علاقاتهما الواسعة مع التحالف الغربي؛ فالجوار التركي والعلاقات الجيدة مع أوكرانيا قد يساعدان دمشق في الانفتاح على مشاريع واسعة تتميز بها ككيف، مثل تقنيات الزراعة والتكنولوجيا الدفاعية، بينما قد تفيد علاقاتهما جيوسياسياً في موازنة علاقات سورية مع روسيا؛ فالدولتان تتشاركان في آثار حربي روسيا عليهما. وكانت زيارة وزير الخارجية الأوكراني، أندريه سيبيها، إلى دمشق لافتة، من حيث عرضه الشراكة عليها³، وكونها من أوائل الزيارات الرسمية لإدارة السورية الجديدة.

وتمثل تركيا أيضاً نافذة لسورية الجديدة لتنشيط خطوط التجارة العابرة لدول القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى وحتى الصين، بسبب موقعها الجغرافي المؤدي إلى شبكات النقل البرية المتطورة والسكك الحديدية، التي أصبحت طرقاً سريعة تصلها بأوروبا بفضل البنية التحتية، وبخاصة الممر الأوسط، وطريق الحرير البرية الصينية. فعبر تركيا، يمكن أن تتحول طريق سورية شمالاً إلى جزء من شبكة الطرق الدولية العابرة ما بين الصين إلى أوروبا.

1 "Trans-Caspian International Transport Route," (Middle Corridor), accessed on 29/1/2025, at: <https://middlecorridor.com/en/route>

2 Turkish Statistical Institute, "Exports by Country Group and Year," "Imports by Country Group and Year," 2023, accessed on 29/1/2025, at: <https://acr.ps/1L9zQzV>.

3 "Ukraine to Restore Diplomatic Relations with Syria," Ukrainian World Congress, 3/1/2025, accessed 24/1/2025, at: <https://cutt.ly/9e7MuYyB>

2. العمق العربي

أدى نجاح الثورة السورية إلى ظهور فرصة مشتركة للتعاون بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا، اللذين اتخذوا مواقف متقاربة في فترتها المبكرة، استهدفت نظاماً بديلاً في سورية بعيداً عن إيران، يعزز نفوذهما الإقليمي، ويسهل الترابط الاقتصادي بينهما عبر الاتصال الجغرافي.

حالياً، أصبحت المشاريع الرابطة بين الطرفين الخليجي والتركي ممكنة التنفيذ، فرغم أن وضع سورية واقتصادها المتدهور قد لا يغري معظم دول الخليج في الاستعجال في تخصيص استثمارات كبيرة من أجل تطوير الطرق الدولية السورية لربطها بشبكة طرقها، فإن الوصول برياً إلى الاقتصاد التركي الضخم ومن ورائه السوق الأوروبية، يحفز هذه الدول على الاستثمار في البنية التحتية السورية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تركيا التي طالما كان لها طموح بالوصول البري إلى دول الخليج عبر البوابة السورية. يمكن لسورية توظيف هذه الحاجة المتبادلة الخليجية التركية في الاستفادة من المشاريع الاقتصادية العملاقة المترتبة على ذلك، وكذلك في تعميق روابطها بالعالم العربي.

في الواقع، يمكن تطوير عدة طرق دولية وسكك حديدية تصل تركيا بدول الخليج العربية عبر سورية، وذلك من خلال المشاريع التالية:

أ. تطوير خط سكة الحديد الرابط بين غازي عنتاب وحلب، الذي افتتح عام 2009، وكان دوره محورياً في حركة التجارة قبل الثورة السورية⁴، وهو جزء من سكة حديد الحجاز، التي تأسست عام 1908 وكانت تصل بين إسطنبول والمدينة المنورة. ويتطلب إحياء هذا الخط تطويره في سورية والأردن وغرب السعودية، ومدّه إلى مدينة جدة؛ ذات الأهمية الدينية بوصفها محطة رئيسة للحج والعمرة، والتجارية بوصفها أهم موانئ البحر الأحمر.

ب. بناء خطوط سكك حديدية جديدة تمتد من غازي عنتاب وحلب عبر الأردن لتتصل بشبكة الخطوط السعودية الحديدية الحديثة "سار"، من محطتها في القريبات، بجوار الأردن، وصولاً إلى محطتها في الدمام على الخليج العربي.

ج. تطوير الطريق الدولي "إم 5" M5، الذي يمر من حلب إلى درعا؛ إذ يمكن ربطه شمالاً بتركيا عبر مدينة غازي عنتاب، وجنوباً بالأردن وصولاً إلى شبكة الطرق السعودية، الرابطة بالخليج.

د. تعمل تركيا والعراق على إنشاء طريق شرقي يربط بين الخليج العربي وشمال العراق وصولاً إلى شبكة الطرق التركية، ومنها باتجاه أوروبا، بما يعرف بمشروع "طريق التنمية"، الذي أعلن عنه في عام 2023. يبدأ المشروع من ميناء الفاو على الخليج العربي، متصلاً بطريق بري وخط سكك حديدي داخل العراق بطول 1200 كيلومتر، ثم يُربط بشبكة الطرق البرية والسكك الحديدية التركية بنحو 1700 كيلومتر، ليصل إلى موانئها على المتوسط. ويشمل المشروع أيضاً خطوط نقل الطاقة، وتأهيل ميناء الفاو وتعميقه لاستقبال النقل البحري من دول الخليج العربية⁵. وقد بدأ التفكير فيه إبان الأزمة السورية، في ظل الآفاق المسدودة لتطوير مشاريع وصول تركيا إلى العالم العربي جنوباً عبر سورية. ومع تحرر سورية، تبدو الفرصة متاحة لربطها شرقاً بهذا المشروع، من خلال تطوير طريق "إم 4" M4 الدولي السوري، الذي يصل الحدود العراقية بمدينة الحسكة ويمتد غرباً حتى اللاذقية على الساحل السوري.

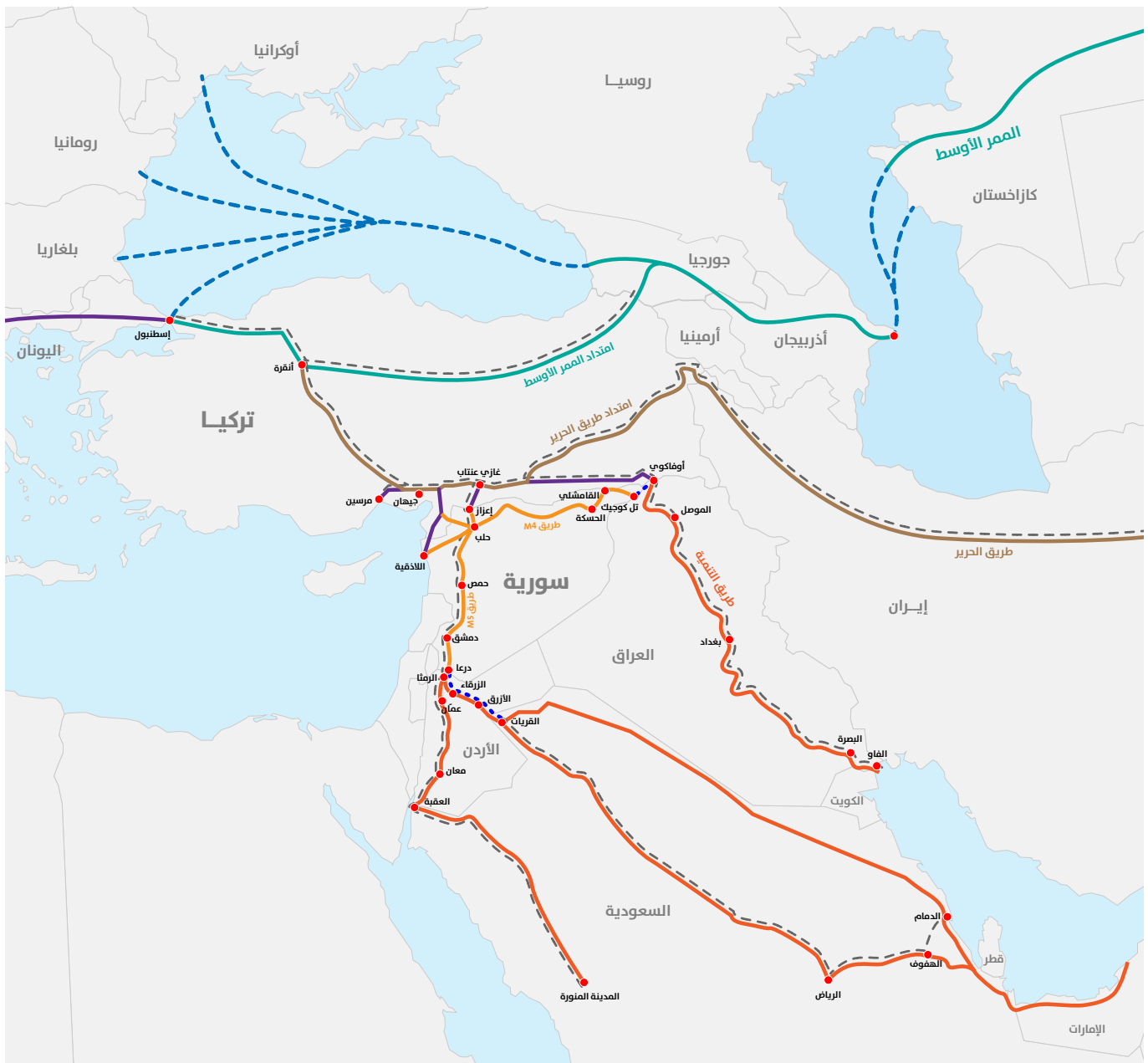
4 الجمهورية العربية السورية، وزارة النقل، "افتتاح الخط الحديدي بين حلب وغازي عنتاب"، 2009/9/22، شوهد في 2025/1/29، في: <https://cutt.ly/8e7Mowq>

5 Dilara Aslan Özer, "Iraq, Türkiye Bound to Create Roadmap on Fight against Terrorism," *Daily Sabah*, 1/3/2024, accessed on 28/1/2025, at: <https://cutt.ly/le7Mo42T>

قد تحقق هذه الطرق كثيراً من الأهداف؛ مثل تسهيل نقل البضائع والسلع عبر سورية بين مراكز اقتصادية مهمة في الخليج والعراق وتركيا، وتخفيض تكاليف الشحن، وتقصير زمن النقل بين أسواق جميع هذه الدول وموانئها، وإعادة تنشيط الحركة الصناعية والتجارية في مدينة حلب، الواقعة على مفترق جميع هذه الطرق؛ ما يجعلها مركزاً إقليمياً اقتصادياً. فضلاً عن ذلك، تربط هذه الطرق سورية الجديدة بعمقها العربي؛ إذ من شأن التبادل المكثف للسلع والبضائع والموارد مع الدول العربية أن يزيد الاعتماد المتبادل مع العرب، وهو ما يسهم في إحداث التوازن مع اعتمادها المتبادل مع تركيا.

الخريطة (1)

البوابة المتبادلة ومشاريع وصول سورية وتركيا إلى المناطق المجاورة



المصدر: من إعداد الباحث، بمساعدة المصمم سهيل جلاوي.

ملاحظة: الخطان المتقطعان القصيران باللون الأزرق الداكن مفترضان.

3. جسر الطاقة

مع تحرّر سورية، انفتح فضاء جغرافي متصل أمام مشاريع الطاقة الإقليمية؛ إذ بعد أن كانت تمثل منطقة عازلة، بسبب وجود نظام البعث ونفوذ إيران وروسيا، أصبحت سورية صلة الوصل للمشاريع الواعدة في مجال إنتاج الطاقة وخطوط نقلها. فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، ظهرت اكتشافات هائلة من النفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط⁶.

اليوم، تقف سورية أمام فرص عديدة في هذا المجال، **أولها**، إمكانية التنقيب والاستكشاف والإنتاج المحلي. **ثانيها**، التأهل للمشاركة في مشاريع نقل الطاقة وتصديرها بحكم موقعها ما بين الدول الغنية بالطاقة وممرات النقل؛ أي دول الخليج والعراق والأردن وتركيا. **ثالثها**، إمكانية التحول إلى مركز متقدم للصناعات المتعلقة بالطاقة الأحفورية مع وجود قوة عاملة قابلة للتأهيل وقاعدة صناعية يمكن تطويرها.

تبدو سورية الجديدة جسراً محتملاً للطاقة عبر استخدام البوابة التركية؛ فمثلما أن لأنقرة مصلحة في المشاركة في عقود استكشاف الطاقة في سورية، والاستفادة من الربط مع أي شبكة محتملة لأنابيب نقل الطاقة من دول الخليج عبر سورية، مثل مشروع "الممر العربي" المحتمل، فإن لسورية مصلحة في استغلال شبكات نقل النفط والغاز الطبيعي الممتدة عبر الأراضي التركية باتجاه أوروبا.

يُشير مشروع "الممر العربي" إلى خط أنابيب مقترح لنقل الغاز الطبيعي من قطر، عبر الأراضي السعودية والأردنية، وصولاً إلى سورية وتركيا، ومن ثم إلى أوروبا. وظهرت فكرته في عام 2009، حيث نوقشت إمكانية إنشاء خط بطول 1500 كيلومتر؛ وذلك لتزويد الأسواق الأوروبية بالغاز الطبيعي؛ ما يعزز التنوع في مصادر الطاقة الأوروبية ويقلل الاعتماد على الغاز الروسي. لكن المشروع لم يُنفذ بسبب تفضيل النظام السوري تعزيز علاقاته مع روسيا وإيران، اللتين تعدان منافستين أساسيتين في تصدير الطاقة ونقلها. وفي كانون الثاني/يناير 2025 ظهرت مناقشات حول إمكانية إحياء المشروع⁷.

وخلال الفترة الواقعة بين فكرة مشروع "الممر العربي" وبين التخلص من العائق الأساسي في تنفيذه، تحولت تركيا إلى محطة رئيسة لنقل النفط والغاز الطبيعي من الشرق مثل أذربيجان عبر "خط أنابيب الغاز العابر للأناضول"⁸، ومن العراق وإقليم كردستان العراق إلى ميناء جيهان التركي، فضلاً عن أنها تحولت إلى منتج للغاز الطبيعي بعد الاكتشافات الكبيرة في البحر الأسود. وقد جعل الواقع الجديد تركيا مهتمة وذات مصلحة مباشرة في استئناف التفكير في مشروع "الممر العربي"، من أجل تحقيق طموحها في أن تصبح مركزاً إقليمياً في نقل الطاقة.

يغذي إنتاج تركيا من الغاز الطبيعي، ومرور "خط أنابيب الغاز العابر للأناضول"، شبكة الغاز المنتشرة في الأراضي التركية وباتجاه أوروبا. ويمكن أن يساعد مفهوم البوابة المتبادلة في ربط سورية بهذا الخط وبهذه الشبكة إذا خُصت استثمارات لبناء شبكة حديثة من خطوط الغاز وتوزيعه بين المدن السورية. وقد يساهم هذا الربط المفترض في حل مشكلة الطاقة، وتوثيق علاقة البلدين بمصلحة مشتركة في استكشاف الغاز وإنتاجه ونقله، وتعزيز فرص الربط أيضاً مع مشروع "الممر العربي" المحتمل.

6 تقدّر الاحتياطات القابلة للاستخراج في منطقة شرق المتوسط، حسب تقرير هيئة المسح الجيولوجي الأميركية، بنحو 122 تريليون قدم مكعبة (نحو 3420 مليار متر مكعب). ينظر:

Gareth M. Winrow, "The Anatomy of a Possible Pipeline: The Case of Turkey and Leviathan and Gas Politics in the Eastern Mediterranean," *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 18, no. 5 (2016), p. 431.

7 حسن حافظ، "هل تعيد سوريا إحياء مشروع خط الغاز مع تركيا وقطر وصولاً إلى أوروبا؟" **الشرق الاقتصادي**، 2025/1/2، شوهد في 2025/1/28، في: <https://cutt.ly/je7MpHqH>

8 "Iran to Become Partner in TANAP," *Daily Sabah*, 8/4/2015, accessed on 27/1/2025, at: <http://bit.ly/1lcMI70>

الخريطة (2)

تصوّر ربط سورية بشبكة الغاز الطبيعي الإقليمية



المصدر (بتصرف):

Trans Anatolian Natural Gas Pipeline Project, accessed on 12/02/2025, at: <https://acr.ps/1L9zQzV>

ملاحظة: عُدّت الخريطة بإضافة سورية وخطوط ربط محتمل بها؛ فخط أنابيب الغاز العابر للأناتول قائم فعلياً، أما الممر العربي وخط الأنابيب داخل سورية باتجاه تركيا فهما مفترضان.

بهذا، تبدو المصالح مشتركة في تجمع إقليمي كبير لإنتاج الطاقة ونقلها عبر البوابة المتبادلة؛ ما قد يعمّق التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول الخليج وبلدان المشرق العربي وتركيا، ويدعم الاقتصاد السوري ويساهم في توفير الطاقة اللازمة للاستهلاك والإنتاج ويساعد في جهود إعادة الإعمار والتنمية بعد عقود من الأزمات.

رابعاً: مثلث الجزيرة الفراتية: مشروع التنمية والأمن

لا يمكن تنفيذ طموحات تطوير سورية الجديدة من دون حلّ المشاكل الإثنية والأمنية والسياسية؛ لخلق بيئة اجتماعية حاضنة لمشروعات التنمية، وتحقيق الازدهار الاقتصادي. وتبرز في هذا السياق منطقة الجزيرة الفراتية الممتدة من شمال نهر الفرات شرقي سورية إلى الحدود التركية والعراقية، وتعدّ خزناً للموارد الطبيعية والمائية والثروة الزراعية، ومن ثمّ مصدراً مهماً للتنمية الشاملة. لكن هذه المنطقة لا تزال خارج

سيطرة الحكومة السورية، حيث تخضع لقوات سوريا الديمقراطية "قسد"؛ ما يحولها إلى مصدر للتهديد، ليس للتنمية فحسب، وإنما أيضاً لمجمل الاستقرار والتجربة السياسية الناشئة في سورية.

يعد الحوار طريقاً أساسياً أمثل للوصول إلى حل يضمن حقوق جميع الأطراف. وبصرف النظر عن التفاصيل، فإن نجاح هذا السيناريو سيجعل منطقة الجزيرة رافداً للاستقرار، بما في ذلك استغلال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، وتطوير الزراعة، وتنمية الثروات المائية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، فضلاً عن تهيئة فرص النجاح للمشاريع المشتركة مع تركيا والعراق، ومنها ربط سورية بمشروع "طريق التنمية". ويمكن الاستفادة من التجربة التركية في تنمية مناطقها الشرقية الجنوبية، ومن خبرات شركاتها في تنفيذ مثل هذه المشاريع، بل تأسيس مشاريع مشتركة على طرفي الحدود؛ لتكون بوابةً للتنمية المشتركة أيضاً، وليس منافذ للطرق بالمعنى التقليدي فحسب.

لكن فشل الحوار لحل هذه المشكلة قد يؤدي إلى لجوء الإدارة السورية الجديدة إلى الخيار العسكري، بالاشتراك مع تركيا التي تعتبر أن المشكلة تتعلق أيضاً بتهديد أمنها القومي، نظراً إلى انضواء قوات حماية الشعب الكردية في "قسد"، والدعم الذي يتلقاه حزب العمال الكردستاني منهما. من المحتمل أن يؤدي الحل العسكري إلى حسم المشكلة وسيطرة الحكومة السورية، لكنه ربما يؤدي أيضاً إلى نزاع طويل الأمد، وقد يعتمد هذا على الموقف الأميركي بشكل رئيس، حيث تحتفظ واشنطن بوجود عسكري في المنطقة وتدعم "قسد" في محاربة تنظيم الدولة. هنا تبدو التجربة التركية ماثلة في التعامل مع حزب العمال الكردستاني منذ الثمانينيات، لكنها لم تحقق أهدافها كاملة منذ عقود؛ فقد استطاعت أنقرة تحقيق سيطرة الدولة على مناطق جنوب شرق البلاد وتنميتها، لكن المشكلة لا تزال قائمة وتستنزف من مواردها وقدراتها بسبب استمرار وجود قوات متمردة وحرب عصابات، ولو بأعداد قليلة.

بمعنى آخر، يتطلب الحل المستدام الذي يخدم مصالح سورية ونهوضها النظر إلى أبعد من حسم مسألة السيطرة على تلك المنطقة، سواء بالحوار أو النزاع. من حيث المبدأ، فإن التركيز على الحلول السياسية والتنموية بدلاً من الحلول العسكرية يمثل الطريق الأنسب لتحقيق استقرار دائم في المنطقة. لكن إن لم يحصل ذلك واقعياً، فهل يُربط مشروع نهضة سورية، سياسياً واقتصادياً، محلياً وإقليمياً، بحل هذه المشكلة المعقدة، رغم أهميتها؟ بالطبع لا، فتجربة نهوض سورية لا بد من أن تسير بطريق مواز مع حل مشاكلها، أي أن يؤدي النجاح المفترض لتجربتها الديمقراطية وتساعد قوتها الاقتصادية والسياسية إلى تحقيق الاعتماد الذاتي، وتوفير القدرات على حل ما تبقى من المشاكل.

من هنا، فإن المشاريع المرتبطة بالمفهوم الجيوسياسي للبوابة المتبادلة السورية التركية يتعين أن تمضي قدماً، سواء حُلّت مشكلة سيطرة "قسد" على منطقة الفرات السورية أم تعقدت. فعملياً، لا تمر الطرق الواعدة بين الدولتين، ومنهما إلى أقاليم أوسع، من منطقة شرق الفرات، ما عدا الربط المحتمل لسورية بمشروع "طريق التنمية"، لكن هذا الربط يظل مفترضاً وليس مؤكداً حتى لو حُلّت مشكلة المنطقة. كما لا تعتمد المشاريع المشتركة المحتملة بين سورية وتركيا على تلك المنطقة بالضرورة، فالجغرافيا السورية واسعة والموارد وفيرة في شتى المناطق، ومنها المياه الإقليمية الواعدة بالاحتياطات المحتملة من الغاز الطبيعي. وفضلاً عن ذلك، فإن المناطق المحاذية لمنطقة شرق الفرات، سواء التي تقع ضمن سيطرة الحكومة السورية، أو تلك الواقعة ضمن الأراضي التركية، يمكن أن تكون مجالاً للتعاون المشترك ضمن مفهوم البوابة، وبدعم من استثمارات تركية وعراقية وسورية وخليجية؛ فالتنمية الشاملة في هذه المناطق يمكن أن تقدم نموذجاً ومصالح ليس لسكانها فحسب، وإنما لسكان منطقة شرق الفرات أيضاً من شتى المكونات والإثنيات؛ ما يجعلها عامل جذب تنموي وسياسي بعيد الأمد، قد يساهم في الدفع إلى الحل السلمي المستدام والدفاع عنه، وإلى تعزيز فرص أن تكون هذه المنطقة جزءاً حيويًا من الأمن والازدهار الإقليمي.

خاتمة: تحديات ومخاطر

تنطوي المشاريع الإقليمية الكبرى على فرص كثيرة للأطراف، جرى توضيح بعضها في هذه المقالة، لكنها لا تخلو من التحديات والمخاطر، التي يتعين أخذها في الحسبان، منها:

1. يُعد توافر قيادة وطنية مسؤولة وتمتع بالشرعية في مراحل الانتقال ثم في مرحلة الاستقرار الدستوري شرطاً مسبقاً لنجاح نهوض حقيقي لسورية، وللمشاريع المرتبطة بمفهوم البوابة مع تركيا وغيرها. فمنذ الاستقلال لم تنجح أيّاً من خطط النهوض الوطني المستدام، بل تراجعت البلاد ومكانتها على نحو مضطرب، وكان غياب الإرادة الحرة والتمثيل الشعبي الحقيقي واستقلال القرار الوطني، من بين أسباب عديدة لذلك.
2. يعني مفهوم البوابة جيوسياسياً التعاون وليس الوصاية؛ فالهدف من إقامة مشاريع مشتركة على طرفي الحدود، وتسهيل كل طرف وصول الآخر إلى مناطق ودول مهمة أخرى، وإنشاء البنى التحتية المرافقة، هو المنافع المتبادلة الناتجة من مجمل عمليات الربط والاندماج، وخدمة الأهداف المشتركة. بناءً عليه، ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى اعتماد كلي لسوري على تركيا، وإلا تحوّل الأمر تدريجياً إلى ترجيح مصالح الطرف الأقوى. إن طبيعة هذه المشاريع استراتيجية بعيدة المدى وليست آنية؛ أي ينبغي أن تتصل بروابط الدولتين ومصالحهما الحقيقية في المنطقة وما وراءها، ولا تقتصر على التوافق السياسي الحالي فقط.
3. بما أن سورية هي الطرف الذي يسعى إلى استقطاب الاستثمارات والخبرات، فيقع على عاتق حكومتها التحكم في تنويع الشركاء والاستثمارات لضمان استقلاليتها. وبهذا، يتعين أن تتمحور المشاريع الكبرى، سواء مع تركيا أو غيرها، حول أهداف سورية التنموية والسياسية.
4. انطلاقاً من النقطتين السابقتين، تحتاج سورية إلى ربط مشاريعها التنموية واقتصادها وسياساتها بعمقها العربي أيضاً؛ فمن جهة تحتاج إلى الاستثمارات العربية، والخليجية تحديداً، ومن جهة أخرى تحتاج إلى تعميق الاعتماد المتبادل مع العرب؛ ما قد يمكنها من أن تكون جسراً فاعلاً وبوابةً باتجاه تركيا وأوروبا.
5. قد تستفيد سورية من علاقاتها مع تركيا بوصفها رافعة لسياستها الإقليمية، وبخاصة في ظل الشراكة الاستراتيجية في المجالات كافة. لكنّ تطوير علاقاتها العربية وتعميقها سيساهم أيضاً في استعادة مكانتها التاريخية ودورها في صنع السياسات انطلاقاً من مصالحها ومبادئها العربية والإسلامية. ولعل ذلك يجنبها تكرار تجربة العقود الماضية في تنفيذ أجنداث القوى الدولية والإقليمية.
6. أخيراً، تراقب إسرائيل التطورات في سورية، وتحلل علاقاتها الجديدة. ومن نافلة القول إن الشراكة التركية السورية تزيد من قدرة البلدين على تعزيز التوازن مع القدرات الإسرائيلية في المنطقة، وبخاصة إذا امتد التنسيق على نحو فعّال إلى المجال الدفاعي، الذي تتميز به تركيا. وقد تواجه إسرائيل تحدياً اقتصادياً ناتجاً من تنشيط خطوط التجارة عبر سورية وتركيا؛ ما يزيد من عزلتها الاقتصادية في المنطقة، وبخاصة لمشروعها "الممر الاقتصادي" المعلن عام 2023، الذي حاولت من خلاله الاندماج في منطقة الخليج، لتكون جسراً إلى أوروبا. في الواقع، ثمة تهديد إسرائيلي، لكن يمكن مواجهته بالتعاون المشترك وبناء القدرات الشاملة؛ فالاستقلال والتنمية سيظلان معرضين للخطر إن لم يرافقهما بناء قوة وازنة لحمايتهما والدفاع عنهما.